# الحرب المصرية على حماس

عبد الستار قاسم

تشن السلطات المصرية على مدى أشهر حملة واسعة على حماس متهمة إياها بأنها تنظيم إرهابي ولا يجوز التعامل معها أو قبولها أو مساعدتها بأي شكل من الأشكال.

وتبعا لذلك يشن الإعلام المصري حملة شعواء على الحركة، ويعمل على تشويهها والنيل من سمعتها العربية والإسلامية.

ويحاول المستويان الرسمي والإعلامي المصريان تبرير التهمة بأمثلة وأدلة من واقع مصر، لكن دون تقديم أدلة ترتقي إلى مستوى العداء الذي يستشعره المراقب. العداء الذي يظهره الإعلام المصري يتسم بالكراهية الشديدة والأحقاد، ويبتعد كثيرا عن العداء العقلاني الذي يفتح مجالا لتحولات مستقبلية.

حماس حركة مقاومة

من المفروض أن حركات المقاومة العربية والإسلامية التي توجه سهامها ضد إسرائيل ذات شأن كبير في النفوس العربية وتكتسب نوعا من القدسية.

في الوقت الذي لا تلعب فيه الجيوش العربية دورا في مواجهة إسرائيل، تلعب حركات المقاومة في فلسطين ولبنان دورا تاريخيا بارزا يغطي على عورات العرب وتخاذلهم وتعاونهم مع الاحتلال الصهيوني للمقدسات العربية والإسلامية. وهي تلعب دورا يغطي على عوراتنا جميعا، من المفروض أن تحظى هذه الحركات بالقدسية والاحترام اللازمين، وأيضا بالدعم على كافة أوجهه.

حماس هي إحدى هذه الحركات، وهي الحركة الفلسطينية العظيمة التي صمدت إلى جانب حركة الجهاد الإسلامي ولجان المقاومة الشعبية في وجه إسرائيل في حربين واسعتين أعوام 2008/ 2009 و2012.

إسرائيل التي هزمت الجيوش العربية لم تستطع هزيمة غزة، واكتفا الجيش الإسرائيلي دون أن يحقق أهداف الحربين، لهذا يجب أن نضرب للحركة تعظيم سلام، لا أن نحاربها.

لكن الهزيمة هي سمة ملازمة للأنظمة العربية، وتخجل هذه الأنظمة من النصر، وتفضل دائما البقاء تحت هيمنة الغزاة. فما قيمة النصر بالنسبة للذين يبحثون عن الهزائم؟

فضلا عن ذلك، حماس حركة منبثقة من حركة الإخوان المسلمين التي لا يعرف عنها في كل أنحاء العالم أنها إرهابية. والإخوان حركة دعوية لا تؤمن بممارسة القتل، ولم تلجأ يوما لقتل الناس كوسيلة للابتزاز السياسي أو فرض وقائع على الأرض.

وحماس هي حركة المقاومة الإسلامية التي حملت البندقية لمواجهة الاحتلال الصهيوني، وكل أعمالها العسكرية كانت موجهة ضد الاحتلال، وإذا كان هناك من يصفها بالإرهاب فهي إسرائيل والولايات المتحدة. والآن تنضم مصر للجوقة.

المقاومة فوق الخلافات السياسية، ويجب ألا تؤدي الخلافات السياسية إلى مقاومة المقاومة. للأسف في الساحة العربية لا تحظى المقاومة بالحماية والاحترام اللازمين.

في لبنان، الشغل الشاغل لفئات لبنانية واسعة معاداة حزب الله وإضعافه، وفي فلسطين هناك جماهير غفيرة تعادي حماس والجهاد الإسلامي، وعلى المستوى العربي تعمل أنظمة عربية عديدة على قهر المقاومة، وتقدم دعما لإسرائيل للقضاء على المقاومة.

المقاومة مقدسة ويجب ألا تُمس بأذى، والخلاف السياسي يجب أن يبقى في حيزه السياسي دون المساس بالمقاومة. فمثلا اختلف حزب الله مع حماس بشأن سوريا، لكن حزب الله لم يفتح أبوابا للنيل من حماس، وبقيت نشاطات المقاومة في غزة في سلم أولوياته ذلك لأن الحزب يدرك قيمة المقاومة العربية في مواجهة إسرائيل.

حماس والسفارة الإسرائيلية

إذا كان للنظام المصري غيرة على مصر، فإنه من المتوقع اتخاذ إجراءات ضد السفارة الإسرائيلية في القاهرة والتي تشكل وكرا استخباريا يعبث بأمن مصر ومقدراتها.

إسرائيل تبث الجواسيس داخل مصر، والصناعة الاستخبارية الإسرائيلية والأميركية انتعشت في عهد مبارك بحيث باتت مصر بمختلف مؤسساتها مخترقة ومنخورة من قبل إسرائيل وأميركا، والأفضل لمصر أن تنظف مؤسساتها بما فيها الجيش والأجهزة الأمنية من عملاء إسرائيل وأميركا، لا أن يبث النظام سمومه ضد حماس التي كلها غيرة على أمن مصر.

هل حقق المسؤولون الأمنيون المصريون في قتل الأقباط في مصر؟ وهل علموا تماما من يقوم بقتل الجنود المصريين في سيناء؟ عليهم أن يبحثوا، ولن تكون الصهيونية بعيدة عن القيام بالأعمال التي تؤدي إلى فتنة في مصر.

وهل سمع المصريون عن التنظيم اليهودي الذي يتغلغل بين المتظاهرين في بلدان شتى لإحداث الفتن وحرف المظاهرات عن أهدافها؟

نأمل أن يبحثوا قبل توجيه التهم إلى حماس. حماس لا يمكن أن تفتح النار على جنود مصريين، وهي تفتح النار على من يفتح النار على مصر، أما إسرائيل فهي صاحبة المصلحة الأولى في بث الفتن الداخلية في الساحة العربية وإحداث الانشقاقات والاقتتال.

والمسألة في غاية البساطة: لماذا يهاجم النظام المصري حماس في حين أنه لم يتلفظ بكلمة واحدة ضد السفارة الإسرائيلية واتفاقية كامب ديفيد؟ ولماذا يرفض البحث العلمي للوصول إلى الحقيقة في حين أنه نظام يتعاون مع إسرائيل أمنيا بخاصة فيما يتعلق بسيناء.

من المعروف أن مصر لا سيادة لها على سيناء، وما كان لجيشها العامل الآن في سيناء أن يدخل المنطقة لولا الإذن الإسرائيلي. هناك مصريون تخابروا مع إسرائيل وحصلوا على إذن من إسرائيل لدخول القوات المصرية، وهذه القوات لا تعمل إلا بتنسيق مع إسرائيل.

والغريب أن النظام يوجه لمرسي تهمة التخابر مع حماس، ولا يوجه لنفسه تهمة التخابر مع إسرائيل. وهنا يصدق القول: لا عين لمتورط لمواجهة الناس، لكن النظام المصري الحالي نزع عن نفسه ثوب الحياء.

كراهية وتضييق

سبق أن غضب زعماء مصريون على الفلسطينيين وذموهم في خطاباتهم وتصريحاتهم السياسية، وكانت النتيجة كراهية جماهيرية شعبية واسعة للشعب الفلسطيني.

يغرد كثير من المصريين خلف رئيسهم، ومن شأن المواقف المصرية الرسمية الحالية والضخ الإعلامي المركز ضد حماس أن يولد كراهية المصريين للشعب الفلسطيني ككل وليس لحماس فقط بخاصة أن أغلب الناس البسطاء لا يعرفون ما هي حماس وما هي فتح، ولا يعرفون عن الفصائل الفلسطينية.

يقوم الذين يولدون الكراهية والبغضاء بأعمال نكراء وهم يعملون عن سابق وعي وإصرار على تمزيق الأمة العربية، وتفتيتها إلى بؤر متصارعة يضعف أحدها الآخر.

مجرم من يولد الكراهية والبغضاء، وهو بالتعريف إرهابي لأنه يستعمل مشاعر الناس وآلامهم من أجل تحقيق أهداف سياسية آنية تضر ولا تنفع.

والنظام القائم في مصر الآن يدعي أنه قومي، ويصف السيسي بأنه عبد الناصر الجديد. فأين هي مواقف السيسي من المواقف التي كان من الممكن أن يتخذها عبد الناصر؟ عبد الناصر كره الإخوان المسلمين لكنه لم يقف ضد المقاومة بغض النظر عن منحاها السياسي أو الأيديولوجي.

ومن الواضح في الساحة العربية الآن أن على من يريد كسب رضا إسرائيل وأميركا أن يعادي حركات المقاومة، أي عليه أن يعادي حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي ولجان المقاومة الشعبية، وكل من يقدم لهذه الحركات الدعم والمساندة.

هذا الرضا مرتبط بالمساعدات المالية التي يمكن أن تقدمها دول عربية، لأن هذه الدول لا تستطيع تقديم الدعم دون إذن أميركي إسرائيلي. فإذا أراد النظام المصري الحصول على مساعدات عربية، وهو فعلا يريد ذلك، فإن الطريق يمر بتل أبيب.

ضرب حماس وما شاكلها يشكل مفتاح قلب نتنياهو، ونتنياهو يملك مفتاح الخزائن العربية. معاداة حركات المقاومة تشكل أوراق اعتماد رسمية وحقيقية للحصول على «العلف».

ولأجل ذلك فإن السلطات المصرية تقوم الآن بدور خطير جدا ضد قطاع غزة من ناحية الحصار المشدد الذي تفرضه. إسرائيل تحاصر القطاع، ومصر تدمر الأنفاق ولم تفتح معبر رفح إلا أياما قليلة خلال الأشهر السابقة. شعب غزة يعاني بالدرجة الأولى من الحصار المصري وهدم الأنفاق، والناس البسطاء والفقراء في قطاع غزة هم الذين يعانون أشد المعاناة.

وما تقوم به مصر الآن ضد قطاع غزة يتسم بحدية أكثر مما كان يقوم به حسني مبارك. مبارك كان يتحدث ضد الأنفاق ويدمر بعضها، وسبق أن أغلق الحدود مع غزة تماما، لكنه لم يشن حربا على القطاع عندما قام الناس بتدمير الحدود والتدفق إلى رفح المصرية.

النظام الحالي يجعل من أوضاع القطاع أشد صعوبة، وهدفه في هذا يتفق مع الهدف الإسرائيلي والعربي الفلسطيني بأن أفضل الحلول للتخلص من حماس هو التضييق على الناس لكي يثوروا.

إذا كانت إسرائيل قد فشلت في اجتياح القطاع والقضاء على حماس، فإن الثورة من الداخل تشكل البديل المعقول. هناك من يعملون بمثابرة في هذا الاتجاه على مدى سنوات، لكن النظام المصري يرى أن إجراءات مبارك لم تكن كافية، ومن شأن قرارات المحكمة المصرية الأخيرة أن تزيد من شدة الحصار، والناس العاديون هم الذين يدفعون الثمن في النهاية.

هذا الحصار المصري المشدد يطال المرضى والطلاب والعمال الذين يعملون في دول عربية وغربية، ويطال أيضا عمليات التهريب التي تقوم بها الفصائل الفلسطينية والتي تعتبر حيوية للحصول على أسلحة وأموال.

لا يوجد لدى مصر ما تقدمه للمقاومة ضد إسرائيل، وهي الآن تمنع عمليات التهريب المضنية والشاقة التي تقوم بها عناصر مقاومة عبر خطوط خطيرة جدا وقاسية.

غزة تعتمد إلى حد كبير على الأموال المهربة عبر الأنفاق لأن النظام المالي العالمي لا يسمح بتحويل الأموال إلى غزة، وهي تعتمد أيضا على تهريب المواد الخام لتصنيع الأسلحة داخل غزة، وتهريب ما يتيسر من سلاح إيراني وسوري. أي أن مصر اليوم تعمل على إضعاف غزة أمام إسرائيل، وهذا عمل لا ينسجم مع البعد القومي الذي يتظاهر به النظام، ولا مع أمن مصر لأن قوة غزة جزء من أمن مصر، حيث تشكل غزة خط دفاع متقدم عن مصر.

ماذا ستفعل حماس؟

ليس من المتوقع أن تعمل حماس على قطع علاقاتها مع مصر، أو أن تتوقف عن الاتصال مع مصر، فغزة مرتبطة بمصر كما ترتبط الضفة الغربية بالأردن، وهو ارتباط ثقافي واقتصادي و«مصاهراتي»، ولا يمكن أن يكون هناك انفكاك بين مصر والقطاع مهما حاول السياسيون الإساءة للتاريخ والجغرافيا.

ستبقي حماس القنوات مفتوحة، وستحاول رد التهم الموجهة ضدها إعلاميا، ومن المتوقع أن تنشط حماس إعلاميا لإفهام الشعب المصري بالظلم الذي يوقعه النظام المصري بها.

ولن تمتنع حماس عن المشاركة بنشاطات مصرية متعلقة برأب الصدع الداخلي الفلسطيني، ستستمر بانتهاج نهج تقاربي ودي مع مصر، ولن تقابل إساءات النظام بإساءات، وستحاول استيعاب السياسة المصرية الكيدية.

من العار على النظام المصري أن تكون حماس هي التي تستوعب مصر وليس العكس.

عن «الجزيرة نت»

# التحول الذي تشهده تركيا .. الاحتمالات والقيود

سونر چاغاپتاي وبين هودجز وروس ويلسون وجيمس جيفري

«في 7 مارس 2014، خاطب سونر چاغاپتاي، بين هودجز، روس ويلسون، وجيمس جيفري منتدى سياسي في معهد واشنطن. والدكتور چاغاپتاي هو زميل «باير فاميلي» ومدير برنامج الأبحاث التركية في المعهد ومؤلف الكتاب الذي صدر مؤخرا «باللغة الانكليزية «صعود تركيا: أول قوة مسلمة في القرن الحادي والعشرين» «دار النشر «پوتوماك بوكس»». والجنرال هودجز هو رئيس «قيادة القوات البرية المتحالفة» – القيادة الأقدم للقوات البرية لحلف «الناتو»، ومقره في تركيا. وروس هو مدير مركز «ديتو باتريسيو أوراسيا» في «المجلس الأطلسي» وسفير الولايات المتحدة السابق لدى تركيا «2005–2008». و جيفري هو زميل زائر متميز في زمالة فيليب سولوندز في المعهد وسفير الولايات المتحدة السابق لدى تركيا «2008–2010». وفيما يلي ملخص المقرر لملاحظاتهم.»

سونر چاغاپتاي

احتلت تركيا عناوين الأخبار الدولية بسبب ما تشهده من جدالات واضطرابات سياسية مستمرة. فهي تواجه تحديات داخلية خطيرة تتعلق بالحريات المدنية واستقلال القضاء وفضيحة الفساد الجارية، بينما أثارت الأحداث في سوريا احتمالية وجود دولة ضعيفة وفاشلة بجوارها. وعلاوة على ذلك، إن التقارب الجيد بين رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان والرئيس أوباما، الذي نبع من وجهات نظرهما المشتركة حول مجموعة متنوعة من القضايا، قد تبدد منذ قمع الحكومة التركية لاحتجاجات «منتزه جيزي» في يونيو الماضي، مما أسدل الستار على شهر عسل جدير بالثناء بين الولايات المتحدة وتركيا.

ورغم ذلك، لا تزال تركيا حليفاً مهماً للولايات المتحدة، ويعود ذلك جزئياً إلى تحولها الاقتصادي في ظل حكومة «حزب العدالة والتنمية» بزعامة أردوغان. فمنذ وصول «حزب العدالة والتنمية» إلى سُدة الحكم في عام 2002 أصبحت تركيا مجتمعاً يحظى بأغلبية من الطبقة الوسطى، وهو أول مجتمع من نوعه في تاريخ الإسلام. وبناءً على ذلك، يمكن أن تصبح تركيا الآن قوة إقليمية إذا أطلقت العنان لإمكانياتها في العديد من المجالات.

أولاً، لن تواصل تركيا تحقيق النمو إلا إذا حافظت على استقرارها السياسي. ومع تحلل العالم من حولها بفعل الأزمة المالية في منطقة اليورو وثورات «الربيع العربي» المتعددة، أصبحت تركيا مكاناً أكثر جاذبية للاستثمارات الأوروبية والأجنبية بفضل استقرارها السياسي النسبي. وقد جذبت أيضاً الكثير من الاستثمارات بفضل تنويع شركائها التجاريين واكتشاف أسواق جديدة وزيادة رأسمالها الإسلامي.

ثانياً، لا يمكن لتركيا أن تصبح قوة إقليمية قبل أن تصبح ديمقراطية ليبرالية حقيقية. وفي سبيل تعزيز «النموذج التركي» في الشرق الأوسط، يتعين عليها أولاً ضمان الحقوق الديمقراطية في الداخل، بما في ذلك حرية التعبير والصحافة وحقوق الأقليات وحق اعتناق الأديان والخروج منها. وفي هذا الصدد، فإنها لا تزال بحاجة إلى الاتحاد الأوروبي، أحد ركائز الديمقراطية الليبرالية في تركيا. ومن خلال ضمان حقوق متساوية لجميع مواطنيها تستطيع تركيا الترويج لنفسها كنموذج في الشرق الأوسط بدعم كامل من واشنطن وحلفاء آخرين.

ثالثاً، يجب على أنقرة أن توازن بين هويتها الإسلامية – التي تم التأكيد عليها تحت حكم «حزب العدالة والتنمية» – وهويتها الغربية التقليدية، كما تم الإعراب عنها تاريخياً في سياستها الخارجية. وعلى مدار العقد الماضي، أدى النمو الاقتصادي الذي شهدته تركيا إلى أن تعتبر نفسها قوة إسلامية مهيمنة ولا غنى عنها في الشرق الأوسط. بيد أنها لم تحشد بعد القوة الخشنة اللازمة لمضاهاة قوتها الناعمة، الأمر الذي تركها غير قادرة على صياغة الأحداث في المنطقة.

وسوريا هي مثال على ذلك. فعلى الرغم من دعم أنقرة للانتفاضة هناك، إلا أن سياستها لم تفشل فقط في تحقيق نتائج عملية، بل عرّضت تركيا أيضاً لمخاطر جمّة، من بينها احتمال وجود دائم لـ تنظيم «القاعدة» في البلد المجاور، ووجود دولة رديفة يسيطر عليها الأسد لن تنسى مطلقاً موقف أنقرة أثناء الحرب. كما أن سوريا، جنباً إلى جنب مع العراق، هي أيضاً ساحة للتنافس الإقليمي بين تركيا وإيران. وفي الوقت ذاته، استاءت بغداد من تنامي التقارب بين أنقرة وأكراد العراق، بينما أدت سياسة تركيا المؤيدة لـ جماعة «الإخوان المسلمين» في مصر إلى خسارتها لمكانتها لدى المملكة العربية السعودية والقيادة الحالية في القاهرة. وعند إضافة روابطها المجمدة مع إسرائيل إلى الصورة، نجد أن تركيا لم تكن بهذه الحالة من العزلة في الشرق الأوسط على مدار عقود.

وقد أثبتت هذه البيئة الاستراتيجية لأعضاء النخبة السياسية التركية أنه يتعين عليهم إيجاد توازن بين هوية دولتهم والحفاظ [في الوقت نفسه] على روابط قوية مع الاتحاد الأوروبي وواشنطن وحلف «الناتو»، إن كان لهم أن يلعبوا دوراً رائداً في إدارة التبعات الإقليمية الناجمة عن الحرب في سوريا. فحينها فقط يمكن أن تصبح تركيا أول قوة إسلامية في القرن الحادي والعشرين. وهي على بعد خطوة واحدة من أن تصبح اقتصاداً متقدماً وسوف تواصل الصعود إذا ظلت مستقرة.

والاستقرار هو أيضاً أحد المتطلبات الرئيسية لفوز أردوغان في الانتخابات الرئاسية العام المقبل. إن مساعدة تركيا على أن تصبح قوة أوروبية إسلامية بدلاً من «رجل أوروبا المريض» سوف تصب في مصلحته أيضاً.

بين هودجز

بشرت قمة لشبونة التي عقدها حلف «الناتو» عام 2010 بحدوث تحول كبير تمثل بتقليص الحلف لمقاره الرئيسية الأحد عشر ضمن هيكله القيادي إلى ست فقط. وفي ذلك الوقت وافقت الدول الأعضاء على الحاجة إلى إقامة أحد هذه المقار في تركيا. ونتيجة لذلك، أصبحت «قيادة القوات البرية المتحالفة» في إزمير القيادة البرية الوحيدة المتبقية لحلف «الناتو».

وتقع تركيا في وسط منطقة عاصفة، من القوقاز إلى الشرق الأوسط ومن البلقان إلى البحر الأسود، لذا لا يزال وضعها الجيوستراتيجي يمثل أهمية حيوية للحلف. ومع ذلك، لا يقتصر دورها – الذي لا غنى عنه – على ذلك العامل. وتشكل تركيا ثاني أكبر قوة وحدات في «الناتو» كما أنها العضو الأكبر ذو الأغلبية المسلمة في الحلف. وقد تجلت قدراتها الفريدة بشكل خاص في مهمة أفغانستان، حيث استغلت القوات التركية رؤيتها الثقافية والدينية على نحو فعال. وبالإضافة إلى ذلك، وفي الوقت الذي خفضت فيه جميع دول «الناتو» تقريباً من نفقاتها الدفاعية، عمدت تركيا ودولة أخرى فقط على زيادة ميزانيتهما العسكرية.

ومن جانبه، أثبت «الناتو» أنه يعد شريكاً موثوقاً به بالنسبة لتركيا، كما تبيّن من خلال نشر نظم صواريخ «باتريوت» من ألمانيا وهولندا والولايات المتحدة عام 2012 للمساعدة في حماية المدنيين في جنوب شرق تركيا. فبالإضافة إلى مبدأ الدفاع الجماعي، تستفيد تركيا أيضاً من معايير «الناتو» وقدراته التقنية. وباختصار، اكتسب كل من «حلف الأطلسي» وأنقرة الكثير من العلاقة القائمة بينهما وما زالا ملتزمان «بضوابط التعامل» مع بعضهما البعض.

روس ويلسون

لكي نفهم قدرات تركيا على أن تصبح قوة إقليمية، يجب على المرء أن ينظر إلى ما شهدته من تحول مؤخراً والتحديات المستقبلية. فحالياً، أصبحت الحكومة التركية ضحية لنجاحها. فغالبية الناخبين الذين جاؤوا بـ«حزب العدالة والتنمية» إلى سدة الحكم أصبحوا يشكلون جوهر الطبقة الوسطى الجديدة في البلاد. وهذا التحول لدوائر «حزب العدالة والتنمية» يشكل العديد من التحديات، وسوف تقرر قدرة الحزب على استيعاب ذلك التغير ما إذا كان بإمكانه الاستمرار في قيادة صعود تركيا خلال السنوات المقبلة.

وفي الوقت نفسه، خفتت فكرة «النموذج التركي» للشرق الأوسط على خلفية الشواهد الصارخة على القيود الكائنة على سلطة أنقرة في المنطقة، حيث لا تؤتي العديد من المبادرات السياسية ثمارها كما هو مخطط لها. ومع ذلك، لا تزال تركيا قوة مؤثرة واستثنائية تحظى بوضع اقتصادي متين، مع مستوى من الثقة لم يكن موجوداً منذ عقد مضى. ولا تعكس أهداف سياستها الخارجية الحالية تفضيلات النخبة السياسية فحسب، بل مطالب الناخبين أيضاً.

وبطبيعة الحال، فإن طموح تركيا المتنامي يعني أن علاقتها مع الولايات المتحدة ستظل «شائكة» في بعض الأحيان، لا سيما في ضوء أساليبهما المختلفة، وأهدافهما المختلفة في بعض الحالات. وعلاوة على ذلك، إن الاضطراب السياسي الذي شهدته تركيا مؤخراً لم يحد فقط من قدرتها على لعب دور أكبر في المنطقة، بل انتقص أيضاً من العلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا وقدرة واشنطن على فهم التطورات السياسية الجارية في أنقرة بصورة موضوعية. ويساعد كتاب الدكتور چاغاپتاي في إدراك ما يجري من خلال الظروف بالغة التعقيد المحيطة بهذه التطورات.

جيمس جيفري

لا تزال تركيا حليفاً هاماً، ويرجع ذلك جزئياً إلى توقيت تحولها السياسي والاقتصادي. فقد انتهج «حزب العدالة والتنمية» سياسة اقتصادية سليمة وطبّق سياسات الحكم الرشيد، بينما تكافح الدول المجاورة لمواجهة أزماتها السياسية والمالية. كما أن تعاون تركيا مع المؤسسات الغربية والعالمية مثل «صندوق النقد الدولي» قد ساعدها على التغلب على أزمتها المالية وإعادة ترتيب أوضاعها الاقتصادية.

إن النشر الأخير لدروع الصواريخ الباليستية في جنوب شرق تركيا قد أبرز – بصورة أكثر – الأهمية الاستثنائية لعلاقات تركيا مع الولايات المتحدة وحلف «الناتو». كما أن الثقة والموثوقية المتبادلة بين أنقرة من جهة وواشنطن و «حلف شمال الأطلسي» من جهة أخرى تشير إلى أن أياً من الطرفين لن يحيد عن هذه العلاقة المثمرة.

وفيما يتعلق بالمخاوف السياسية الداخلية، لدى تركيا دائرة كبيرة من المواطنين المتعلمين والمثقفين الذين بإمكانهم الوصول إلى كافة أشكال المنافذ الإعلامية، فضلاً عن العالم الخارجي. ووفقاً لذلك، يتعين على الولايات المتحدة الوثوق بالديمقراطية التركية والشعب التركي، الذي يدرك جيداً ما يجري في بلاده.

والسبب الآخر الذي يدعو إلى التفاؤل بشأن مستقبل تركيا هو فكرة «النموذج التركي» التي لا زالت قائمة. ويقيناً، إن القيود على هذا النموذج قد انكشفت مع ثبوت عدم كفاية قدرة أنقرة الناعمة على الإطاحة بنظام الأسد في سوريا. بيد، لا تزال صورة تركيا كجزيرة من الإستقرار في منطقة فوضوية أمراً مهماً، لا سيما في ضوء الأزمة الأخيرة في شبه جزيرة القرم.

عن «معهد واشنطن»

# هل جاء دور الخليج العربي؟

عبدالعزيز التويجري

ما يحدث في منطقة الخليج العربي، في ظل الأوضاع المتفجرة المشتعلة في المنطقة، من خلافات حادّة وتوترات سياسية تهدد أسس تجانس مكوناته وتعاون دوله، هو بكل المقاييس، أمرٌ خطير، بل بالغ الخطورة، لا بد من التعامل معه بكل حكمة ومسؤولية وبعد نظر. فليس من مصلحة أي دولة من دول مجلس التعاون الخليجي في شيء، أن تشذ عن الركب بموقف يضرّ بمصالح الدول الأخرى وبأمنها واستقرارها وبسلامة أراضيها، فالجميع مشتركون في الغنم والغرم، وانفراط عقد هذه الدول مضرٌ للجميع، ومفيدٌ لخصومهم الذين يعملون ليل نهار على بسط نفوذهم وتحقيق أحلامهم في التوسّع والهيمنة.

وإذا كان مخططو الفوضى الهدامة قد نجحوا في إنجاز مراحل كبيرة من خطتهم التي أعلنوها منذ سنوات خلت في كل من العراق وليبيا وسورية واليمن ومصر وغيرها من المناطق المشتعلة والمضطربة، فإن ما تبقى لهم هو إدخال منطقة الخليج العربي في الفوضى الهدامة نفسها، فتكتمل بذلك دائرة التدمير والتقسيم التي نتيجتها المرسومة هي إضعاف العرب وتشتيتهم وإفساح المجال لإسرائيل وإيران للبروز كقوتين إقليميتين تتقاسمان النفوذ وتضمنان مصالح القوى الكبرى وفق معادلات جديدة.

ومن الواضح تماماً أن الموقف الروسي العدواني الداعم بكل قوة للنظام الطائفي الإجرامي في سورية، والتهاون الشديد وغير المبرر من جانب الولايات المتحدة الأميركية في إنهاء مأساة الشعب السوري، والتعامل المريب والمشبوه مع البرنامج النووي الإيراني، والخداع الماكر في ما يخص القضية الفلسطينية، كل ذلك يدل دلالة قاطعة على أن وراء الأكمة ما وراءها من سوء نيات وخطير تدبير. فهل يعقل، والحال هذه، أن تختلف مواقف دول مجلس التعاون الخليجي وتتباين سياساتها أمام خطر محقق يهدد أمنها جميعا، ويشجع الواقفين وراءه المدبرين له في الهيمنة على ثرواتها والسعي إلى تقسيمها؟ وهل يفيد أي دولة منها، في ظل هذه الأوضاع، أن تعتمد على وعود مغرية وعهود خادعة فقط لأنها ترى أن موقفها هو الصحيح وموقف الآخرين خاطئ؟

إنني، ومن واقع التجربة الفعلية ومن خلال التحليل العلمي للأوضاع السائدة وللسياسات القائمة ورصد المتغيرات الجارية، أكاد أجزم أن العاطفة هي المتحكمة في الكثير من المواقف، وأن الشعور بالتفرد هو المشجع على الانفراد. وهذا بلا أدنى شك، مسلك غير قويم وعواقبه وخيمة. وقديما قيل «إن الذي يتمسك دائما بآرائه لن يجد من يتفق معه». وفي موروثنا الفكري حكمة بليغة تقول «صديقك من صدقك لا من صدقك». وبناء على ذلك، فإن المجاملات المفرطة تؤدي في أحايين كثيرة إلى نهايات محزنة وتحصد نتائج مضرة.

إن إيران تمضي اليوم في سياستها العدوانية الطائفية مصرة على الولوغ في دماء العراقيين والسوريين بل اليمنيين أيضا، وتحرك أتباعها في لبنان والبحرين والكويت وشرق السعودية، لإثارة البلبلة والإخلال بالأمن، وتبني مفاعلاتها النووية على شواطئ الخليج مع ما ينذر به هذا السلوك من خطر ماحق يهدد سلامة المنطقة برمتها، بينما إسرائيل تمضي في سياسة التهويد والغطرسة وفي تحدّيها للمجتمع الدولي وللشرعية الدولية وتتربص بنا الدوائر، فهل من مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي، حكومات وشعوبا، أن تتفرق الكلمة وتختلف السبل والقلوب؟ أليس الوقت وقت التآزر والتضامن وتوحيد الصفوف وتنسيق المواقف؟

أفليست المصالح العليا لهذه الدول تقتضي الارتفاع إلى مستواها في كل خطوة تخطوها كل دولة من دوله أو يخطوها مجلس التعاون بصورة جماعية؟ أيها الأحبة غلبوا العقل على العاطفة والحكمة على العبث، فالأمر جد خطير، والأعداء المتربصون بنا جميعا يقفون لنا بالمرصاد، ويتحيّنون الفرص للانقضاض على دولنا، ولجرّنا إلى معارك مفتعلة تدمر ما أنجزناه خلال عقود كثيرة.

إن تقوية التجانس وتعزيز التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي في هذه المرحلة الدقيقة التي تعيشها المنطقة بل يعيشها العالم، ضرورة قصوى يتوجب مراعاتها بدرجة كبيرة من اليقظة والحذر والإحساس بالمسؤولية. وهو الأمر الذي يقتضي تجاوز الخلافات في وجهات النظر، وفي المواقف، وفي الحسابات السياسية الإقليمية، ويتطلب إلى ذلك كله، الالتفاف حول الأهداف المشتركة التي تخدم الأمن والسلم والاستقرار في دول المجلس، وتخدم الأمن والسلم الدوليين في المدين القريب والمتوسط. فليس من المصلحة العامة في شيء، أن ينفرط عقد مجلس التعاون، وأن يدب الخلاف بين دوله الأعضاء، وأن توهن وشائج القربى بينها.

وإذا كانت المصلحة العليا تستدعي الحفاظ على التماسك المتين بين دول مجلس التعاون الخليجي بسبب من الأزمات الحادّة التي تعيشها المنطقة، فإن الوضع الدولي الحالي يدعو هذه الدول إلى التعامل مع المتغيرات الخطيرة الجارية على الساحة الدولية، بقدر أكبر من اليقظة والحذر الشديد، لأن خطورة هذه الأوضاع الدولية أفضت إلى انسداد الآفاق بحيث أصبح من المتعذر قراءة خريطة المستقبل القريب، ليس في المنطقة فحسب، ولكن في العالم أجمع. وتلك ضرورة أخرى من الضرورات الملحّة التي تلزم دول مجلس التعاون الخليجي بالتصرف الحكيم في مواقفها وسياساتها، وبتغليب المصالح العليا على المصالح الفردية، التي وإن كانت مفهومة، إلا أنها لا تعلو أبداً على المصالح الاستراتيجية التي تدخل ضمن السيادة الجامعة المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي.

عن «الحياة» اللندنية